مجلة دراسات إنسانية واجتماعية (Journal of Social and Human Science Studies) / ج. وهران02
المجلد 11 ع 01. 16 /01/ 2022
ISNN : 2253-0592 EISSN : 2588-199X Prefix: 10.46315

المصادر التاريخية والسياسية لبناء الشرعية السياسية في النظام السياسي الجزائري (1962-2000)

Political and Historical sources to build political legitimacy in Algerian Political System (1962-2000)

د. بشيخ خيرة Becheikh Kheira b_kheira2008@yahoo.fr	العلوم السياسية والعلاقات الدولية	كلية الحقوق والعلوم السياسية جامعة محمد بن أحمد – وهران2 الجزائر

DOI : 10.46315/1714-011-001-034

الإرسال: 2020/06/30 **القبول**: 2020/10/12 **النشر**: 16/ 01/ 2022

ملخص: لقد استمدت السلطة السياسية في الجزائر شرعيتها من أكثر من مرجعية كان أولها الشرعية الثورية أو التاريخية التي ارتكزت عليها الدولة الجزائرية، وكانت فترة الحرب التحريرية أساسا لها، بالإضافة إلى ذلك كانت هناك الشرعية الكاريزمية التي تجسدت في الشخصية الكاريزمية للرئيس هواري بومدين الذي سعى أيضا إلى بناء مؤسسات دستورية قائمة على الاختيار الشعبي وبالتالي تجسيد الشرعية الدستورية.

بعد ذلك اعتمد النظام السياسي الجزائري على الايديولوجيا كمصدر لشرعية سلطته والمرتكزة على أفكار ومعتقدات الاشتراكية في المجال الاقتصادي، وسياسة الحزب الواحد في المجال السياسي.

كلمات مفتاحية: المصادر السياسية، المصادر التاريخية، الشرعية السياسية، النظام السياسي الجزائري.

Abstract: The political authority in Algeria derived its legitimacy from more than one source, the first of which was the revolutionary or historical legitimacy upon which the Algerian state was based, and the period of the liberation war was the basis for this legitimacy, in addition to that there was the charismatic legitimacy that was embodied in the charismatic character of President Houari Boumediene who also sought to Building constitutional institutions based on popular choice and thus embodying constitutional legitimacy.

After that, the Algerian political system relied on ideology as a source of the legitimacy of its authority, based on the ideas and beliefs of socialism in the economic sphere, and the one-party policy in the political sphere.

Keywords: political sources; historical sources; political legitimacy; Algerian political system.

ISNN : 2253-0592 EISSN : 2588-199X Prefix: 10.46315

***- مقدمة**

يعني البحث في مرجعيات الشرعية السياسية في الجزائر الوقوف على الأصول الأولى التي ارتكزت عليها الدولة في نشأتها وذلك منذ الاستقلال إلى غاية اليوم، فكلمة المرجعية هي الأصول، لهذا فستتطرق الدراسة إلى مختلف المرجعيات التي كانت أساس قيام الدولة الجزائرية وسيشمل ذلك المرجعيات السياسية وذلك من خلال دراسة المرجعيات التاريخية والسياسية لبناء الشرعية السياسية.

تشمل المرجعيات التاريخية والسياسية لبناء الشرعية عناصر مختلفة ومتباينة، تتمثل في دور التاريخ والأحزاب السياسية، وسيتم من خلال تحليلها ودراستها التعرف على الدور الذي لعبته في الحياة السياسية والوقوف عند نوعية الشرعية المعتمدة من خلال التطرق إلى كل عنصر ودوره في النظام السياسي الجزائري. انطلاقا من كل ذلك تطرح الدراسة الإشكالية التالية: **ما نوعية المرجعيات التي اعتمدها النظام السياسي الجزائري في الحكم؟ وهل كانت لها استمرارية أم حدث لها تغيير؟**

بالإضافة إلى ذلك فقد وظفت الدراسة من ناحية المقاربة المنهجية، منهج دراسة الحالة، والدراستين الاستكشافية والتفسيرية التحليلية.

للإجابة على الإشكالية السالفة الذكر تحاول الدراسة التطرق إلى العناصر التالية:-

1. المرجعيات التاريخية لبناء الشرعية السياسية في الجزائر.

1.1 دور التاريخ.

2.1 الشرعية التاريخية بعد التحول السياسي في الجزائر.

2. المرجعيات السياسية للشرعية السياسية في الجزائر.

1.2 مرحلة الأحادية الحزبية.

2.2 مرحلة التعددية الحزبية.

1. المرجعيات التاريخية لبناء الشرعية السياسية في الجزائر.

لقد حظي التاريخ بأهمية كبيرة بالنسبة للجزائر، خاصة وأنها كانت دولة مستعمرة من قبل دولة أوروبية، وهي فرنسا، فإذا كانت الدولة الجزائرية هي نتاج حرب تحريرية دامت سنين طويلة، تمكن عبرها الجزائريون من تحقيق الاستقلال الوطني والانفصال عن فرنسا وتحقيق السيادة، فمن الطبيعي أن يصبح التاريخ مرجعا أساسيا لشرعيته السياسية.

(Ben Saada , 1992, 108) وانظر أيضا: (Leca, Vatin, Sanson., 1979).

ISNN : 2253-0592 EISSN : 2588-199X Prefix: 10.46315

1.1 دور التاريخ.

إن التاريخ الجزائري من بين محتوياته الثورة التي تعتبر من أهم الثورات التي كانت لها آثار ونتائج ذات أهمية بالغة ومست شعوبا كثيرة، كما يتجسد هذا التاريخ أيضا في قيم ومبادئ **أول نوفمبر 1954** التي تضمنها بيان أول نوفمبر (108، , Yafsah) 1991، وفي إطار السياق نفسه ورد في تصريح **مؤتمر الصومام سنة 1956** أن الثورة هي كفاح طبيعي يسعى لتحطيم المستعمر، وهي لا تتمثل بأي شكل من الأشكال حربا دينية، بل هي كفاح من أجل الحرية وإقامة الدولة الجزائرية.

وهكذا فالدولة قد انخرطت في مشروع وطني مبتغاه الوحيد هو تحرير البلاد من السلطة الأجنبية وبناء مجتمع نام، فسلطة الدولة تظهر وكأنها تحمل رسالة تاريخية تؤسس لها شرعيتها. (الهرماسي، ع، 1996، 55).

لقد نالت الجزائر استقلالها في 5 جويلية 1962، وهكذا فهي دولة حديثة العهد بالاستقلال، وكان الكفاح المسلح الطابع المميز لاستقلالها؛ لهذا فقد قامت الدولة الجزائرية على عصبية الشرعية التاريخية الشعبية، وما زالت لحد الآن تشكل المرجعية الأساسية للسلطة في الجزائر والنشاط الرسمي السياسي للأحزاب. (قيرة، إ، وآخ، 2002، 87).

وبالتالي فشرعية النظام السياسي في الجزائر تقوم على الشرعية الثورية المنصوص عليها في مختلف المواثيق والقوانين والنصوص الحزبية، فالقانون الأساسي لجبهة التحرير الوطني يؤكد أنه لا يمكن لأي أحد أن يترشح لمهام سياسية أو نقابية بدون أن يكون مناضلا أو منخرطا في حزب جبهة التحرير الوطني، وهذا يبين وجوب الانتماء التاريخي للأفراد، إضافة إلى المكانة المرموقة والدور القوي الذي كان يمثله التاريخ (قدوسي، م، جوان1995، 47).

لقد عرفت الشرعية التاريخية فترات من القوة كما شهدت أيضا فترات من الركود، ومفهوم الثورة كان محتواها يتغير من منعرج تاريخي إلى آخر، وقد ظلت الجزائر تستمد شرعيتها من الشرعية التاريخية المحققة لجبهة التحرير الوطني، وقد ظلت هذه الشرعية من القوة بحيث كونت لها أسبقيات مطلقة ضد أية قوة سياسية طامحة. (الرياشي، س، وآخ، 1996، 12).

فكما يقول **زارتمان (Zartman)** : "بما أن الجزائر ذات طابع ثوري، إذن لا وجود لشرعية للسلطة خارج التصورات والتمثلات للرجال والمشاريع الثورية، فحرب التحرير أعطت إحساسا وشعورا

ISNN : 2253-0592 EISSN : 2588-199X Prefix: 10.46315

للشعب الجزائري بالأمل من أجل جني محاصيل الثورة، المتمثلة في مستقبل اقتصادي واجتماعي أفضل". (Zartman, 1976, 255).

أثناء حكم الرئيس **أحمد بن بلة** تجسدت الشرعية التاريخية في حزب جبهة التحرير الوطني، الذي يستمد شرعيته من تاريخ الثورة التحريرية، يقول في هذا الإطار **جون لوكا وجون كلود فاتان (J.C.Vatin et Jean Leca)** " لا استقلال الجزائر ولا شرعية حزب جبهة التحرير الوطني منبعها الاستفتاء الشعبي، فهو نتيجة تاريخ الثورة التحريرية، فشرعية جبهة التحرير الوطني كحزب واحد تاريخية "(Stora, 2006, 240.) ، وقد كان شعار الدولة الجزائرية في المادة 03 من دستورها لسنة 1963 هو "الثورة من الشعب وللشعب" (دستور الجزائر لسنة 1963)، تتناسب هذه الشرعية مع نوع من السلطة هي السلطة الثورية. (بو الشعير، س، 90) وانظر أيضا: (Décembre 1981, 631et suite Ghozalie) وأيضا: (Waterbury, 1977, 411-422).

وهكذا فالشرعية الثورية في عهد **بن بلة** عرفت قوة ومكانة متميزة عند النظام وفي المجتمع، غير أن الحال لم يدم طويلا، خاصة وأن فترة رئاسة أحمد بن بلة انتهت بوقوع تحول سياسي في 19 جوان 1965 بقيادة هواري بومدين.

وأخذ مفهوم الدولة في عهد الرئيس **هواري بومدين** معنا جديدا خاصة وأنه أعلن عن بناء جهاز دولة فعال ومؤسسات عقلانية تستجيب لمطالب الشعب، ليطرح بذلك مرجعية جديدة للشرعية وهي الشرعية الدستورية.

وهذا ما يعني أن الرئيس **بومدين** وضع حدا للشرعية التاريخية الثورية التي قام عليها النظام السياسي في مرحلة الرئيس **أحمد بن بلة** (ناجي، ع، 2006، 92)، خاصة وأن الشرعية التاريخية عرفت تراجعا معتبرا في فعاليتها.

حيث اتجه **بومدين** إلى إضفاء طابع الشرعية الدستورية على نظام الحكم، من خلال التصويت على الميثاق الوطني في جوان 1976 الذي يعكس المشروع السياسي والإيديولوجي للدولة، ثم الدستور في نفس السنة (ناجي، ع، 2006، 92)، وهذا ما أكده في خطابه أمام إطارات النقابة بقوله: " أن الجزائر انتقلت من الشرعية الثورية إلى الشرعية الدستورية". (بدون مؤلف، يوم 17 مارس 1978).

ISNN : 2253-0592 EISSN : 2588-199X Prefix: 10.46315

وهذه الأخيرة خاضعة للحتميات الثلاث للثورة (الصناعية والزراعية والثقافية) المنصوص عليها في دستور 1976 (بو الشعير، س، 91) المادة الثامنة عشر (18) (دستور الجزائر لسنة 1976)، كذلك المواد (19، 20، 21).

وبذلك يمكن القول إن الشرعية الثورية أو التاريخ كمرجعية للشرعية السياسية في الجزائر في فترة حكم الرئيس **بومدين** عرف تراجعا، أو أن محتواه قد تغير وأصبح متعلقا بالتنمية في إطار ما يسمى بالاشتراكية، تنمية في جميع المجالات الاقتصادية والاجتماعية والثقافية كما نص عليها دستور 1976.

بعد وفاة **هواري بومدين**، تم تنصيب **الشاذلي بن جديد** خلفا له، تميزت فترة حكمه بمرحلتين، حيث المرحلة الأولى التي تم فيها الرجوع إلى الشرعية الثورية من خلال العودة إلى حكم الحزب الواحد، الذي عرف تهميشا وعدم فاعلية في مرحلة هواري بومدين، وبالتالي أصبحت الجبهة هي مصدر الشرعية السياسية والتاريخية بالنسبة للرئيس **بن جديد**.

والمرحلة الثانية التي عرفت أزمة البترول سنة 1985 وأحداث أكتوبر سنة 1988، والتي نتج عنها التخلي عن نظام الحزب الواحد الفاقد للشرعية الثورية، والاشتراكية كاختيار لا رجعة فيه، كما وردا في دستور 1976 (بو الشعير، س، 92)، وورد في المادة الرابعة والتسعون (94) والمادة العاشرة: " الاشتراكية اختيار الشعب لا رجعة فيه، كما عبر عن ذلك بكامل السيادة في الميثاق الوطني، وهي السبيل الوحيد الكفيل باستكمال الاستقلال الوطني، ومفهوم الاشتراكية، طبقا لما ورد في الميثاق الوطني نصا وروحا هي تعميق لثورة الفاتح نوفمبر ونتيجة منطقية لها، الثورة الجزائرية ثورة اشتراكية تستهدف إزالة استغلال الإنسان للإنسان، شعارها: "من الشعب وإلى الشعب" (دستور الجزائر لسنة 1976).

بعد أحداث أكتوبر 1988، أصبح محتوى الثورة أو الشرعية التاريخية هي القطيعة مع الحزب الواحد ومع الإيديولوجية الاشتراكية، قطيعة مع الرشوة والمحسوبية التي انتشرت بشكل كبير أثناء فترة حكم **الشاذلي بن جديد** (قدوسي، م، جوان1995، 50).

وانطلاقا من هذا فقد تراجعت الشرعية الثورية والتاريخية لصالح الشرعية الشعبية والدستورية، وتجسد ذلك بظهور دستور 1989، واعتماده التعددية الحزبية وحرية الرأي، وحرية تكوين الجمعيات ذات الطابع السياسي (بو الشعير، س، 92).

ISNN : 2253-0592 EISSN : 2588-199X Prefix: 10.46315

2.1 الشرعية التاريخية بعد التحول السياسي في الجزائر.

تعتبر هذه المرحلة التي وقعت فيها الشرعية التاريخية في أزمة خانقة انتقالية، تميزت باستقالة الرئيس **الشاذلي بن جديد** وظهور المجلس الأعلى للدولة وهو تنظيم هيكلي جديد غير منصوص عليه في الدستور، وذلك في 16 يناير 1991 برئاسة **محمد بوضياف** يساعده أربعة أعضاء، تدوم مدته حتى انتهاء العهدة الانتخابية للرئيس المستقيل.

أسندت لهذا المجلس كافة السلطات والصلاحيات المخولة دستوريا لرئيس الجمهورية، بما فيها التشريعية، وأصبح المجلس يتخذ التدابير التشريعية اللازمة لضمان استمرار الدولة، ويصدر مراسيم ذات طابع تشريعي، هذا إضافة إلى إصدار القرارات التنظيمية وترأس مجلس الوزراء. (ناجي، ع، 2006، 210).

تميزت هذه الفترة الانتقالية للنظام السياسي الجزائري بالعودة إلى مبدأ تركيز السلطة والقيادة الجماعية كما كان في عهد المجلس الثوري وبالتالي العودة أو الرجوع إلى الشرعية الثورية أو التاريخية (ناجي، ع، 2006، 210).

لكن المجلس الأعلى للدولة رغم أن كل أعضائه من الطبقة الثورية إلا أنه لم يكن يتمتع بالشرعية الشعبية والدستورية، فلا وجود لمادة قانونية تنص عليه في الدستور، كما أن الطابع الثوري الذي كان يتميز به، أصبح مرفوضا وغير مقبول في أوساط الطبقات الاجتماعية الجزائرية.

بعد الأزمة التي شهدتها الشرعية التاريخية وتراجع ثقة الجماهير في حزب جبهة التحرير الوطني الذي يجسد هذه الشرعية، جاء دستور سنة 1996 الذي أعطى دفعة جديدة لها وذلك من خلال المادة ثلاثة وسبعون (73) التي تضع شروطا للترشح في الرئاسيات. (دستور الجزائر لسنة 1996).

وهكذا ففي سنة 1999 أثناء الانتخابات تم إقصاء **محفوظ نحناح** نتيجة لعدم استفائه للشرط الأول، وبحجة أنه لم يكن أحد مجاهدي حرب التحرير، حيث أن امتلاك الشرعية الثورية شرط قانوني للترشح للانتخابات الرئاسية في الجزائر، وبذلك فقد عادت الشرعية التاريخية من جديد بعد أن عرفت انتكاسة فترة من الزمن، وذلك بفوز المناضل والمجاهد والثوري السابق **عبد العزيز بوتفليقة** في الرئاسيات.

ISNN : 2253-0592 EISSN : 2588-199X Prefix: 10.46315

مما سبق يتبين أن شرعية السلطة في الجزائر قد أصبحت مرتبطة بالماضي أكثر مما هي مرتبطة بالحاضر والمستقبل، (Ben Saada , 1992, 108) وهذا الارتباط الذي جعل داخل الدولة مناصب المسؤولية السياسية معظمها في يد المجاهدين (Ben Saada , 1992, 108).

وهكذا فإن الشرعية الثورية أو التاريخية مصطلح يتغير ويتبدل محتواه ومضمونه في كل منعرج تاريخي سياسي، وهذا يبين أن التاريخ وحده ليس كافيا لاعتباره المرجعية الوحيدة للشرعية السياسية في الجزائر وإنما هناك مرجعيات أخرى يستمد النظام السياسي الجزائري والنخبة الحاكمة شرعيتها منه، فما هي المرجعيات الأخرى التي يرتكز عليها النظام السياسي في العملية السياسية؟.

2. المرجعيات السياسية للشرعية السياسية في الجزائر.

تتناول الدراسة في هذا العنصر المرجعيات السياسية للشرعية السياسية في الجزائر، بالتركيز على الأحزاب السياسية محاولة التعرف على المكانة التي احتلتها ومعرفة مدى تمتعها بالشرعية السياسية لذلك سيدرس هذا العنصر مرحلة الأحادية والتعددية الحزبية في الجزائر.

1.2 مرحلة الأحادية الحزبية.

حرصت الجزائر منذ استقلالها على الأخذ بنظام الحزب الواحد وقد تجسد هذا الحزب في جبهة التحرير الوطني التي استندت إلى الشرعية التاريخية التي جاء بها نضالها المسلح منذ الاستعمار الفرنسي، حيث اعتمد ميثاق طرابلس عام 1962 مفهوم الحزب الواحد، وكما أعلن الرئيس بن بلة عند توليه الرئاسة سنة 1963 أن جبهة التحرير هي الحزب السياسي الوحيد الشرعي في البلاد وأن هذا الحزب حزب اشتراكي يقوم على مبادئ الديمقراطية (محمد عبد الحليم، أ، أكتوبر 2003، 194) وانظر أيضا: (الرياشي، س، وآخ، 1996، 40).

وبموجب بيان أول نوفمبر 1954، جرى التعريف بالجبهة أنها: مرشد الشعب ومحرك الثورة وهي المنظمة الوطنية التي تقوم بالكفاح المسلح للقضاء على الاستعمار وبعث الدولة الجزائرية ذات السيادة الكاملة وإقامة الجمهورية الديمقراطية في إطار المبادئ الإسلامية.
(Ben Saada , 1992, 02).

ISNN : 2253-0592 EISSN : 2588-199X Prefix: 10.46315

وقد جاء في دستور سنة 1963 بأن حزب جبهة التحرير الوطني هو الحزب الطلائعي الواحد، يحدد سياسة الأمة ويوحي بعمل الدولة وينجز أهداف الثورة الديمقراطية الشعبية وتشييد الاشتراكية في الجزائر (بو الشعير، س، 103).

لقد كانت هذه الجبهة تحمل معاني ودلالات خاصة في مخيلة الشعب على أنها تمثل الثقافة الوطنية التي تعني الإسلام والعروبة ووحدة الوطن والأمة ومساندة حق الشعوب في تقرير مصيرها ودعم الحركات التحررية (قدوسي، م، جوان1995، 67).

يقول جون كلود فاتان وجون لوكا (Jean Claude Vatin, Jean Leca) :" أن دور ورمز جبهة التحرير الوطني، أثناء وبعد حرب التحرير، قد أعطى سندا كبيرا لشرعية السلطة والنظام السياسي الجزائري".(Vatin et leca, 1975 , 301).

وهكذا، فقد حظيت جبهة التحرير الوطني بالرضا الشعبي الذي كان مبنيا أساسا على عنصر الثقة، وتعود جذور هذه الثقة إلى حرب التحرير، وفي هذا الصدد يقول وليام زرتمان (William Zartman): "حرب التحرير أعطت إحساسا كبيرا للشعب الجزائري بالأمل من أجل جني محاصيل الثورة، من أجل مستقبل اقتصادي واجتماعي أفضل"، وهذا ما جعل جبهة التحرير الوطني وجيشها يلعبان دورا أساسيا في تحديد سياسة الجزائر. 1976 (Zertman, ,313) وبهذا فقد تحولت جبهة التحرير الوطني إلى حزب سياسي، وإلى صيغة وحيدة للتعبير السياسي وصناعة القرار، (Ieca , 23) وانظر أيضا: (زمام، ن، 2002، 90)،

يرى محمد حربي، بعد توقيع اتفاقيات ايفيان، ظهرت داخل الجبهة، ثلاثة اتجاهات رئيسية حول مسألة السلطة وهي:

- اتجاه الحكومة المؤقتة للجمهورية الجزائرية تتمثل في العمل على احترام اتفاقيات ايفيان والاستفادة من عملية الانتقال الطبيعي للسلطة من فرنسا إليها.
- اتجاه قيادة الأركان، والذي عارض ملف اتفاقيات ايفيان ووقف ضد الحكومة المؤقتة باعتبارها صاحبة ذلك الملف، هذا التطور أدى إلى بروز قيادة الأركان " كقوة سياسية " أفلتت من رقابة الحكومة المؤقتة وحولت العمل السياسي إلى الجيش.
- اتجاه أحمد بن بلة، والذي رفض موضوعيا اتفاقيات ايفيان وكذلك الحكومة المؤقتة وأيد قيادة الأركان واتفق معها في ضرورة إنشاء مكتب سياسي.

ISNN : 2253-0592 EISSN : 2588-199X Prefix: 10.46315

انحسم الموقف لصالح التحالف بين قيادة الأركان وأحمد بن بلة أشهر القيادات التاريخية في الخارج وأكثرها شعبية في الداخل. (Harbi, 1980, 325-326).

وتعتبر أزمة 1962 أزمة سلطة وأزمة شرعية، لأن كل طرف من أطراف الصراع كان يرى الشرعية في شخصيته (ناجي، ع، 2006، 83).

ويعتبر دستور1963 القاعدة الإيديولوجية التي ارتكز عليها الحزب لبناء توجهاته السياسية الموجهة خاصة لبناء الدولة الجزائرية؛ (Bouchama , 1997, 48)الشيء نفسه أكده ميثاق 1964، وكذلك دستور 1976، وميثاق 1986 وهذا ما أكد الشرعية التاريخية والثورية للحزب، فالحزب هو الذي ينشئ الدولة ويشرف عليها ويراقبها (ناجي، ع، 2006، 83).

بعد مؤتمر 1964 الذي نظمه الحزب، تميز الوضع في الجبهة بظهور تناقضات وصراعات حادة أدخلت عملية تنظيم الحزب في دوامة لم تنتج عنها خطوات حاسمة في سير العملية وإعطاء الحزب المكانة التي حددتها لها مقررات المؤتمر (رخيلة، ع، 1993، 169).

في الظاهر كان الحزب موجودا في مختلف الميادين بواسطة مناضليه وخلاياه، لكن الواقع أن ذلك الوجود الحزبي قد بدأ يتجه شيئا فشيئا في اتجاه خدمة شخص الأمين العام للحزب وتدعيم مكانته في السلطة، وهذا ما حدث في عهد رئاسة أحمد بن بلة، فالحزب لم يكن ذا بناء قوي يمكنه من التواجد والتأثير الفعلي في الحياة السياسية والاقتصادية وتحول إلى حزب خاضع لزعامة شخص أحمد بن بلة، بالرغم ما للزعامة من أهمية في التنظيم الحزبي بمفهومها الثوري، فالزعامة في هذه الفترة حولت الحزب إلى جهاز خال من كل بعد تنظيمي وإيديولوجي. (رخيلة، ع، 1993، 170-172).

أما في عهد الرئيس هواري بومدين فلم يكن حزب جبهة التحرير الوطني بأفضل حال، فقد كان تحت قيادة جهاز إداري معين من طرف مجلس الثورة مجسدا الحكم الوطني والشرعية التاريخية، الذي تم تأسيسه بعد التحول السياسي الذي حدث في جوان 1965، ولم يعقد الحزب أي مؤتمر طيلة فترة حكم الرئيس هواري بومدين، كما كانت تنص عليه الأحكام المتبناة في المؤتمر الثالث المنعقد في أبريل 1964. (Addi ,Mar-Apr; 1992).

خلال مرحلة الرئيس هواري بومدين أصبح مجلس الثورة (تشريعيا وسياسيا) هو الهيئة العليا في البلاد، وقد جعل بومدين الهيئات الحزبية المركزية تابعة مباشرة لرئيس مجلس الثورة، وضمان تأطير مختلف القوى الفاعلة في المجتمع بواسطة الهياكل القاعدية للحزب حتى يسهل توجيهها

ISNN : 2253-0592 EISSN : 2588-199X Prefix: 10.46315

وتجنيدها حول سياسة مجلس الثورة، وذلك انطلاقا من السيطرة على الأمانة التنفيذية التي كانت جزءا من مجلس الثورة (لونيسي، ر، 2000، 181).

في منتصف السبعينات كانت الجزائر تتمتع بقاعدة اقتصادية متينة نسبيا، لكن تلك القاعدة الاقتصادية لم تكن وحدها كافية لإعطاء النظام شرعيته وهو ما استوجب إرساء قواعد مؤسسية تؤدي من خلال الاستشارات الشعبية إلى إضفاء الشرعية اللازمة على النظام، وليتم بذلك الانتقال من مرحلة الوجود المهيمن على المسرح السياسي إلى مرحلة الوجود الشرعي المرتكز على التأييد الشعبي (لونيسي، ر، 2000، 181).

حيث ومن خلال ميثاق ودستور 1976، بدأ النظام السياسي الجزائري ينشئ مؤسسات دستورية تنمي المشاركة السياسية، وتعيد لجبهة التحرير الوطني دورها الفاعل في الحياة السياسية، لكن الذي حصل عكس ذلك، حيث حرص النظام السياسي على أن تبقى له السيطرة والأولوية على الجبهة، كما حرص أيضا على الإبقاء عليها كإطار يستمد منه الشرعية، من دون أن تكون له سلطة فعلية في إدارة المجتمع، بمعنى حصر مهمة الجبهة في المجال التعبوي السياسي والاجتماعي لدعم النظام السياسي (ناجي، ع، 2006، 93-94).

ولقد بقي الوضع قائما على حاله مما جعل تأثير الحزب في المحيط تأثيرا ضعيفا، خاصة وأن هذه الوضعية أفرزت عدة مظاهر سلبية داخل هياكل الحزب تمثلت أساسا في بروز تكتلات جهوية ومصلحية بين مناضلي الخلية الواحدة، ولم تكن تركيبة الحزب ووضعه التنظيمي المتهلهل تمكنانه من التأثير في المحيط (رخيلة، ع، 1993، 313).

وبالتالي فإن فترة حكم هواري بومدين أصبح الحزب فيها منعزلا عن الدولة، وتحول من الحزب كجهاز فعال في الدولة إلى الحزب كوسيلة في يد السلطة (Bouchama ,52, 1997).

بعد تولي **الشاذلي بن جديد** السلطة قام بتقوية الحزب وحاول الاستعانة بالجناح السياسي للحزب، وقام بدعم " محمد الشريف مساعديه" الذي أصبح الأمين العام للجنة المركزية (1980-1988)، كما قرر في 19 ديسمبر 1980 إلزام كل إطارات المنظمات الجماهيرية وأعضاء الجمعيات المنتخبين بالانضمام إلى جبهة التحرير الوطني (ناجي، ع، 2006، 96).

كما بدأ الحزب في هذه الفترة أيضا بوضع شروط من أجل التحكم أكثر في المجتمع، ففي تصريح الشاذلي بن جديد في 10 يناير 1983 عبر عن: " رغبته في أن يكون حزب جبهة التحرير الوطني حزبا قويا، قادرا على تأدية دوره في جميع ميادين الحياة الوطنية"(Stora, 2006, 300).

ISNN : 2253-0592 EISSN : 2588-199X Prefix: 10.46315

أصبح الحزب بعد ذلك هو المسيطر والمحتكر للسلطة السياسية وأدى هذا الاحتكار إلى خنق الحريات الفردية والعامة، ومن ثمة التعسف في استعمال السلطة، وهذا بدوره أدى إلى إخفاق الجهاز البيروقراطي في أداء مهماته بوصفه وسيلة للاتصال وأداة لتنفيذ البرامج والمخططات، كل ذلك أدى إلى إحداث فجوة بين النظام السياسي والمجتمع، بل أوجد مواجهة بينهما، ونتج عن ذلك فقدان النظام السياسي لمصداقيته وشرعيته لدى شرائح المجتمع المختلفة، وظهرت حركات معارضة ذات قاعدة شعبية كبيرة كالحركة الإسلامية وهذا كله أدى إلى أحداث أكتوبر 1988 (ناجي، ع، 2006، 96).

2.2 مرحلة التعددية الحزبية.

بعد دستور 1989 دخلت الجزائر مرحلة جديدة تغيرت فيها الساحة السياسية، وذلك بنشوء أحزاب سياسية جديدة تتنافس على الحكم، وقد برز بعضها في الانتخابات المحلية والتشريعية (1990-1991)، التي خسر فيها حزب جبهة التحرير الوطني، ويرجع ذلك الفشل إلى أن المرشحين الذين قدمهم الحزب في الانتخابات لم توافق عليهم القاعدة، إذ ترشحت الوجوه القديمة المعروفة في عهد الأحادية الحزبية، والمرفوضين أصلا من طرف المواطنين (Bouchama1997, 230).

وبذلك فقد حزب جبهة التحرير الوطني شرعيته الثورية مصدر الثورة التحريرية، والسيطرة المحكمة للجهاز البيروقراطي أدت به إلى عدم التمكن من القيام بمهامه من خلال تعبئة الجماهير، كما أن ارتفاع مؤشرات الفساد أدى إلى ضعف دور الحزب. (Stora,2006 , 303)

ما بين 1992 و1996 أصبح الحزب في محل المعارضة خاصة وأنه رفض المشاركة في جولات الحوار الذي دعت إليها السلطة قبل عام 1996 على أساس أن نتائجها محضرة مسبقا، قاطع المشاركة في الانتخابات الرئاسية عام1995، وتزكية أي مترشح لأنها لا تشكل من وجهة نظر قيادة الحزب حلا للأزمة السياسية، وأصبح يطالب بالمشاركة السياسية للفاعلين الآخرين من الأحزاب السياسية، غير أن هذه النظرة تغيرت من 1996 إلى 1998 حيث عملت قيادة الحزب على مسايرة توجهات ومقترحات السلطة، وذلك من خلال تجميع واسترجاع ما يسمى بالأسرة الثورية (بلعور، م، 2002، 161-162).

فوحدة التنظيم ظلت تعاني من ظاهرة التعددية الفكرية في تركيبتها وذلك نتيجة غياب وحدة الرؤية السياسية لدى التركيبة البشرية للحزب، (رخيلة، ع، 1993، 360).

ISNN : 2253-0592 EISSN : 2588-199X Prefix: 10.46315

على الرغم مما شهدته النخبة السياسية الجزائرية من صراعات سياسية، إلا أن جبهة التحرير الوطني ظلت صاحبة الشرعية التاريخية، حتى أحداث أكتوبر1988، التي أفرزت أحداث وانعكاسات بالغة الأهمية في الواقع السياسي، (زبيري، ع، 2001، 68-69) وانظر أيضا (الرياشي، س، وآخ، 1996، 42)، إذ تبنى النظام السياسي إثر ذلك التعددية السياسية بدل الاعتماد على الحزب الواحد، وبالتالي تغيرت الشرعية من الشرعية التاريخية أو الثورية إلى الشرعية الدستورية.

***- خاتمة**

تعتبر شرعية النظام السياسي من الدعائم الرئيسية لاستقراره، وبذلك فالاستقرار يمثل أحد المؤشرات السلوكية على مدى الرضى والقبول والطاعة التي يحظى بها النظام السياسي، أي مدى شرعيته، وبالنسبة للنظام السياسي الجزائري فقد عرف الشرعية الثورية أو التاريخية التي تغيرت وتبدل محتواها ومضمونها في كل منعرج تاريخي وسياسي، وهذا يبين أن التاريخ وحده ليس كافيا لاعتباره المرجعية الوحيدة للشرعية السياسية في الجزائر وإنما هناك مرجعيات أخرى يستمد النظام السياسي الجزائري والنخبة الحاكمة شرعيتها منه كالشرعية الدستورية والشرعية الكاريزمية التي مثلها الرئيس الراحل هواري بومدين.

كما أن النظام السياسي الجزائري بعد الاستقلال قد اعتمد أيضا على الايديولوجيا كمرجعية لشرعية سلطته والمرتكزة على أفكار ومعتقدات الاشتراكية في المجال الاقتصادي، وسياسة الحزب الواحد في المجال السياسي.

في الأخير يمكن القول إنه على السلطة السياسة في الجزائر العمل على تقوية علاقتها بالمجتمع وكسب ثقته وطاعته من خلال بناء مؤسسات فعالة وقوية، تثبيت مفاهيم أساسية كالثقافة السياسية، المشاركة السياسية، التوزيع العادل للثروات والحد من التهميش، الفقر والأمية بمعنى بناء شرعية الفاعلية والإنجاز والعدالة الاجتماعية.

****

قائمة المصادروالمراجع

1. الوثائق الرسمية

1. دستور الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية لسنة 1963.
2. دستور الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية لسنة 1976.
3. دستور الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية لسنة 1989.

ISNN : 2253-0592 EISSN : 2588-199X Prefix: 10.46315

4. دستور الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية لسنة 1996.

2. الكتب

أ. باللغة العربية

5. بو الشعير، سعيد (1993)، النظام السياسي الجزائري (الطبعة الثانية)، الجزائر، دار الهدى.

6. بوالشعير، سعيد (د.ت.ن). القانون الدستوري والنظم السياسية المقارنة-النظرية العامة للسلطة والدستور (الجزء الأول). (الطبعة الثانية). الجزائر، ديوان المطبوعات الجامعية والمؤسسة الوطنية للكتاب.

7. رخيلة، عامر (1993) التطور السياسي والتنظيمي لحزب جبهة التحرير الوطني 1962-1980، الجزائر، ديوان المطبوعات الجامعية.

8. الرياشي، سليمان، وآخرون. (1996). الأزمة الجزائرية - الخلفيات السياسية والاجتماعية والاقتصادية والثقافية، بيروت. مركز دراسات الوحدة العربية.

9. زمام، نور الدين (2002)، السلطة الحاكمة والخيارات التنموية بالمجتمع الجزائري 1962- 1998، الجزائر، دار الكتاب العربي.

10. قيرة، إسماعيل، وآخرون (2002). مستقبل الديمقراطية في الجزائر. بيروت. مركز دراسات الوحدة العربية.

11. لونيسي، رابح (2000)، الجزائر في دوامة الصراع بين العسكريين والسياسيين الجزائر، دار المعرفة.

12. ناجي، عبد النور (2006). النظام السياسي الجزائري من الأحادية إلى التعددية السياسية، الجزائر- قالمة، مديرية النشر لجامعة قالمة.

13. الهرماسي، عبد الباقي. (1996). **المجتمع والدولة في المغرب العربي** (الطبعة الثانية) بيروت. مركز دراسات الوحدة العربية.

ب. باللغات الأجنبية

14. Ben Saada,M . (1992). **Le Régime politique Algérien, de la légitimité historique a la légitimité constitutionnelle**. Alger : Entreprise nationale du livre.

15. Bouchama,K. (1997) Le FLN a-t-il jamais eu le pouvoir? 1962-1992. Alger : éditions El Maarifa.

16. Harbi,M. (1980). Le FLN Mirage et réalité. Paris : édition J A.

15. Leca, J & Vatin,j& Sanson,H.(1979). **Développement politique au Maghreb**. Paris : Edition du centre national des recherches scientifiques.

16. Stora, B. (2006). Algérie-Histoire contemporaine 1930-1988. Alger : Casbah Editions, 2006.

17. Vatin, J.C. & Leca,J. (1975). L'Algérie politique: institution et régime. Presse de fondations nationale des sciences politiques.

ISNN : 2253-0592 EISSN : 2588-199X Prefix: 10.46315

18. Yafsah,A. (1991). **La Question du Pouvoir en Algérie** (2eme Edition). Alger : ENAP édition. ed.2, 1991.

3. المجلات

أ. باللغة العربية

19. محمد عبد الحليم، أميرة. (أكتوبر 2003). "الجزائر بين سباق الرئاسة ومستقبل الانفتاح السياسي" (السياسة الدولية) ع.154: 194.

ب. باللغات الأجنبية

20. Addi, L & Lockman,Z & Hiltermann, J,R. (Mar-Apr; 1992). Algeria's Democracy between the Islamists and the Elite. Middle East Report. (N°175, note n°5, p.63).

21. Ghozalie, S. (Décembre 1981). Evolution politique et institutionnelle de l'Algérie et système de légitimité. In Revue algériennes des sciences juridiques, économiques et politiques (volume18, n°4, pp .631).

22. Leca, J. Etat et société en Algérie. In Maghreb en transition.

23. Waterbury. (1977). La légitimation du pouvoir au Maghreb, tradition, protestation et répression. In Annuaire de l'Afrique du nord (n°16, 1977, pp.411-422).

24. Zartman , W. (1976). L'armée dans la politique Algérienne. In Annuaire de l'Afrique du nord (n°4, p.255).

4. الرسائل الجامعية

25. بلعور، مصطفى. (2002). "التحولات السياسية في الجزائر وتأثيرها في سياسة حزب جبهة التحرير الوطني 1988- 1998"، مذكرة ماجستير، قسم العلوم السياسية والعلاقات الدولية، فرع التنظيم السياسي الإداري، جامعة الجزائر، الجزائر .

26. زبيري، عبد الله. (2001). "النخبة السياسية في الجزائر" مذكرة ماجستير، قسم العلوم السياسية والعلاقات الدولية، فرع التنظيم السياسي والإداري، جامعة الجزائر، الجزائر.

27. قدوسي، محمد. (جوان 1995). " النظام السياسي الجزائري من خلال معطى الشرعية: استمرارية، تطور أم تقطعات"، مذكرة ماجستير، كلية علم الاجتماع، جامعة وهران، الجزائر.

5 . الجرائد

28. **جريدة الشعب اليومية**، يوم 17 مارس 1978.